صعود الدبلوماسية التكنولوجية: الذكاء الاصطناعي كسلاح سياسي جديد

1. مقدمة

يشهد النظام الدولي اليوم تحولًا جذريًا يعيد تشكيل مفاهيم القوة والنفوذ بأبعاد غير مسبوقة. فمع صعود الذكاء الاصطناعي وتوسع دوره في إدارة البيانات، وتوجيه الرأي العام، والتحكم بالبنى الرقمية العابرة للحدود، برزت ملامح مرحلة جديدة يمكن تسميتها بـ الدبلوماسية التكنولوجية؛ مرحلة تنتقل فيها الدولة من أدوات القوة التقليدية إلى أدوات خوارزمية قادرة على التأثير في المجال العام العالمي دون الحاجة إلى جيوش أو أساطيل.

تزامن هذا التحول مع سباق عالمي محموم على الذكاء الاصطناعي؛ إذ بلغ الإنفاق العالمي على هذا القطاع نحو 92 مليار دولار في عام 2022 وحده، استحوذت الولايات المتحدة منه على الجزء الأكبر بحوالي 44 مليار يورو، مقابل 12 مليار يورو للصين، و10.2 مليار يورو فقط لأوروبا والمملكة المتحدة معًا. هذه الفجوات الرقمية لا تعكس مجرد فرق في القدرات التكنولوجية، بل تشير إلى إعادة رسم خريطة النفوذ الدولي حول من يمتلك البيانات، ومن يسيطر على المنصات، ومن يضع قواعد استخدام الذكاء الاصطناعي.

ومن هنا تنطلق هذه الدراسة لتفكيك صعود الدبلوماسية التكنولوجية باعتبارها الساحة الجديدة للصراع بين القوى الكبرى. فمن جهة، توظّف الولايات المتحدة نفوذ شركاتها العملاقة — من OpenAI إلى مايكروسوفت — لتصدير معايير تقنية بحكم الأمر الواقع. ومن جهة أخرى، تبني الصين "طريقًا رقميًا للحرير" يصدر نموذجها الرقابي إلى 83 دولة عبر تقنيات التعرف على الوجه وأنظمة المراقبة الذكية. وبينهما تتحرك قوى صاعدة مثل الخليج والهند وتركيا لتقليص فجوة التبعية وتحقيق استقلال تقني نسبي، عبر مبادرات تتضمن تدريب مئات الآلاف من المختصين وإنشاء مراكز بيانات وحواسيب فائقة.

لكن محور الصراع الأبرز لم يعد في بناء النماذج، بل في كتابة المعايير الدولية التي ستضبط استخدامها. فالمعركة اليوم ليست حول من يطور الخوارزميات الأسرع، بل حول من يملك حق تحديد شفافية النماذج، ومعايير الأمان، وحدود الخصوصية. بهذا المعنى، يقدم البحث قراءة معمّقة لمرحلة تاريخية تتكوّن فيها بنية نفوذ جديدة، تُحوّل الذكاء الاصطناعي من ابتكار تقني إلى أداة جيوسياسية تعيد رسم العلاقات الدولية. ومن خلال تحليل القوى المتنافسة، والأطر التنظيمية الصاعدة، والسباق على وضع المعايير، تسعى هذه الورقة إلى فهم السؤال الحاسم: من سيكتب قواعد اللعبة في عصر الذكاء الاصطناعي؟

2. من القوة الصلبة إلى القوة الخوارزمية: كيف تغيّر منطق النفوذ الدولي؟

لقد ولّى الزمن الذي كانت فيه الجغرافيا والعتاد العسكري هي المحددات الوحيدة لقوة الدولة؛ فنحن نشهد اليوم انتقالًا من القوة الصلبة إلى ما يمكن تسميته "القوة الخوارزمية". في هذا التحول، أصبحت الخوارزميات وأنظمة الذكاء الاصطناعي أدوات جديدة للتأثير تتجاوز الحدود التقليدية لصناديق الاقتراع والسيادة الإقليمية. على سبيل المثال، في كينيا عام 2022 اكتشف باحثون أن خوارزمية

منصة تيك توك ضخمت محتوى سياسيًا تحريضيًا قبيل الانتخابات، بما في ذلك 130 مقطع فيديو يحتوي على خطاب كراهية عرقي حصدت أكثر من 4 ملايين مشاهدة نتيجة توصيات الخوارزمية. المثير للاستغراب أن هذا التأثير حدث دون توجيه أجنبي مباشر أو "عملية معلوماتية" متعمدة؛ لقد كان مجرد نتيجة خوارزمية مُصممة لزيادة التفاعل، ولكنها "أعادت تشكيل المجال العام" في بلد آخر. حالات كهذه تدفعنا لطرح تساؤل قانوني وأخلاقي: هل ينبغي اعتبار هذه التأثيرات "تدخلاً أجنبيًا" حتى لو كانت بلا قصد أو دولة مسؤولة؟ (Lawfare, 2023).

إن منطق النفوذ الدولي آخذ في التغير جوهريًا؛ فبدلاً من إرسال الدبابات أو الأساطيل، تستطيع الدول (أو حتى الشركات) الآن نشر خوارزميات ومنصات رقمية تملك جمهورًا عالميًا بالمليارات. لقد أصبحت الخوارزميات بمثابة "سفراء" جدد لكن بدون هوية وطنية واضحة. يُعلق أحد الباحثين بأن هذه المنصات الخوارزمية أصبحت أشبه بـ"مؤسسات ضغط دولية" تنافس السفراء التقليديين ووزارات الخارجية في تشكيل الصورة الذهنية للدول (Lawfare, 2023). ومن الأمثلة البارزة، التأثير الواسع لخوارزميات ترتيب المحتوى في فيسبوك وتويتر ويوتيوب على النقاش العام حول العالم؛ حيث يمكن لتعديل طفيف في خوارزمية المنصة أن يعزز ظهور رواية سياسية معينة أو يكبت أخرى، ما دفع مفكرين إلى وصف هذه المنصات بأنها "لاعبون جيوسياسيون بحكم الأمر الواقع". وبالمقارنة بين النفوذ العسكري التقليدي والنفوذ الخوارزمي الحسابي، نجد فروقًا جوهرية. النفوذ العسكري – كتحريك الأساطيل أو نشر الصواريخ – مرئي ومباشر ويخضع لقواعد الردع والتوازن التقليدية. أما النفوذ الحسابي فهو غير مرئي تقريبًا للجمهور، ويعمل في الخفاء عبر أكواد البرمجة وأنظمة التعلم الآلي. قد تحقق دولةٌ ما تفوقًا عسكريًا بعدد الدبابات أو الرؤوس النووية، في حين يمكن لدولة أخرى تحقيق نفوذ عالمي عبر السيطرة على البنية التحتية للبيانات أو منصات التواصل الاجتماعي المستخدمة عالميًا. وقد أشار مسؤولون بارزون إلى أن التفوق في الذكاء الاصطناعي قد يغدو حاسمًا لمكانة الدولة؛ فكما قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 2017: "من سيتصدر مجال الذكاء الاصطناعي سيحكم العالم".

ورغم أن هذا القول سابق لأوانه، إلا أن التوجه العام يبرز صحة الفكرة: السباق التكنولوجي في مجالات الخوارزميات يفوق في بعض جوانبه سباق التسلح التقليدي. حتى على صعيد الإنفاق، نشهد تضخمًا هائلًا في الاستثمار بالذكاء الاصطناعي، إذ قُدِّر الإنفاق العالمي على الذكاء الاصطناعي عام 2022 بحوالي 92 مليار دولار (حصة الولايات المتحدة 44 مليار يورو والصين 12 مليار يورو مقابل 10.2 مليار يورو فقط في أوروبا والمملكة المتحدة مجتمعتين) (EP Think Tank, 2023)، ومن المتوقع كما أسلفنا أن يقفز الرقم إلى تريليونات الدولارات في غضون سنوات قليلة. هذه الأرقام تبيّن أن "سباق التسلح" الجديد يدور حول امتلاك الخوارزميات المتقدمة والبيانات الضخمة بدلًا من حشد الجيوش، في تحول جذري لمنطق القوة والنفوذ الدولي.

3. الذكاء الاصطناعي كأداة نفوذ سياسي بين القوى الكبرى

مع إدراك الدول العظمى لإمكانات الذكاء الاصطناعي، تسارعت خطواتها لجعله أداة نفوذ مركزي في سياستها الخارجية. ويمكن تناول استراتيجيات أبرز القوى – الولايات المتحدة والصين – إضافة لبعض القوى الإقليمية الصاعدة (كالهند ودول الخليج وتركيا) لفهم المشهد الحالي.

3.1 الولايات المتحدة:

تعتمد استراتيجية النفوذ التكنولوجي الأمريكية على ريادة قطاعها الخاص في تقنيات الذكاء الاصطناعي وفرض المعايير التقنية عالميًا عبر ما يسمى "تأثير وادي السيليكون". تسيطر شركات التكنولوجيا الكبرى الأميركية (مثل جوجل ومايكروسوفت وميتا وأمازون) على النسبة الأكبر من منصات ونماذج الذكاء الاصطناعي الأكثر تقدمًا. على سبيل المثال، معظم نماذج اللغة الضخمة التجارية (مثل ChatGPT وGPT-4 من OpenAI المدعومة من مايكروسوفت) تم تطويرها في الولايات المتحدة. يمنح هذا التفوق التقني قدرة لأمريكا على تصدير المعايير التقنية de facto للعالم، حيث تنتشر هذه الخدمات عالميًا وتصبح معيارًا يُحتذى. وفي كثير من الحالات، تتفاوض الحكومات اليوم مع هذه الشركات حول سياسات الخصوصية والمحتوى تمامًا كما قد تتفاوض فيما بينها، ما يجعل هذه الشركات بمثابة "قوى دولية شبه-دولتية".

على الصعيد السياسي، توظف الولايات المتحدة الذكاء الاصطناعي في تعزيز تحالفاتها ومبادراتها الدبلوماسية. يتجلى ذلك في اتفاقيات حديثة مثل اتفاقية أوكوس AUKUS الأمنية مع بريطانيا وأستراليا، التي تتضمن في ركنها الثاني تعاونًا في تقنيات متقدمة تشمل الذكاء الاصطناعي والأنظمة ذاتية التشغيل (NBR, 2023). الهدف هو ضمان تفوق تقني مشترك للحلفاء في مجالات الغواصات ذاتية القيادة والقدرات السيبرانية المعززة بالذكاء الاصطناعي. كذلك أطلق الرباعي الإستراتيجي (الحوار الأمني الرباعي QUAD) بين أمريكا واليابان وأستراليا والهند مبادرات لتطوير معايير وأطر لاستخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول، بغية مجابهة التصور بأن الصين قد تكتب قواعد اللعبة منفردة. وتدرك واشنطن أن نشر القيم الديمقراطية في تقنيات الذكاء الاصطناعي – كالشفافية وعدم التحيز – سيعزز نفوذها القيمي عالميًا. لذلك رأينا البيت الأبيض يستدعي في 2023 كبار مسؤولي شركات الذكاء الاصطناعي ويستحصل منهم على التزامات طوعية بالأمان والشفافية (Reuters, 2023)، في مسعى لقيادة وضع قواعد أخلاقية عالمية قبل أن تفرضها أطراف أخرى.

METRO for Knowledge

علاوة على ذلك، لا تتردد الولايات المتحدة في توظيف سلاح العقوبات التقنية لكبح تقدم منافسيها في الذكاء الاصطناعي. فقد فرضت قيودًا صارمة على تصدير أشباه الموصلات المتقدمة إلى الصين في 2022، ومنعت تصدير شرائح NVIDIA A100/H100 العالية الأداء المستخدمة في تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي (CFR, 2023). هذه الخطوات تهدف إلى إبطاء تقدم الصين في سباق الذكاء الاصطناعي من خلال حرمانها من الموارد الحاسوبية اللازمة، ما اعتبره البعض "تسليحًا لسلاسل التوريد التقنية". وردّت الصين بالمثل عبر تقييد صادرات معادن حيوية لصناعة الشرائح (كالجاليوم والجرمانيوم) (CFR, 2023)، مما حول مسألة المعايير التقنية والإمدادات إلى ساحة مواجهة جيوسياسية.

3.2 الصين:

في المقابل، تبنت الصين نموذجًا يُشار إليه أحيانًا بـ "الذكاء الاصطناعي السلطوي"، حيث يتم تسخير تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز السيطرة الاجتماعية في الداخل وتصدير هذا النموذج للخارج كأداة نفوذ. فعلى الصعيد المحلي، طورت بكين أكبر منظومات المراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي في العالم، مع انتشار يقدر بحوالي 560 مليون كاميرا مراقبة عبر البلاد (Facebook AI, 2023). هذه الشبكات المدعومة بخوارزميات التعرف على الوجوه تُستخدم لمراقبة السكان وتعقب المعارضين – ضمن نظام "ائتمان اجتماعي" تراقبه الآلات.

هذا النموذج التقني السلطوي أصبح بحد ذاته سلعة تصديرية ضمن مبادرة "الحزام والطريق الرقمية" أو ما يعرف بـ "الطريق الرقمي للحرير". وفق دراسات حديثة، قامت شركات صينية – بدعم حكومي – بتصدير تقنيات المراقبة بالذكاء الاصطناعي إلى عشرات

الدول النامية. إذ تظهر البيانات أن الصين صدّرت تقنيات التعرف على الوجه إلى 83 دولة حول العالم، وهو ما يقارب ضعف عدد الدول التي تستورد التقنيات نفسها من الولايات المتحدة (حوالي 48 دولة). كذلك بلغ عدد صفقات تصدير أنظمة المراقبة الصينية 238 صفقة عالميًا مقابل 211 فقط لمنافسيها الأمريكيين، مما يؤكد وجود أفضلية تجارية صينية في تصدير الدولة للمراقبة بالذكاء الاصطناعي (Brookings, 2024). هذه التقنيات تلقى رواجًا خاصة لدى الأنظمة السلطوية أو الديمقراطيات الضعيفة التي ترى فيها أدوات جاهزة لتعزيز قبضتها الأمنية. على سبيل المثال، استخدمت أوغندا عام 2020 أنظمة كاميرات صينية (من هواوي) للتعرف على وجوه المعارضين واعتقال 836 ناشطًا من أنصار المعارضة خلال الانتخابات (ASPI, 2023). وقد باعت الصين مشاريع "المدينة الآمنة Safe City" – التي تشمل كاميرات ذكية ومنصات تحليل آنية للوجه – إلى 16 دولة إفريقية على الأقل بتمويل ميسر من بنك التصدير الصيني (ASPI, 2023). هذا الانتشار الواسع دفع مراقبين لوصف ما يحدث بأنه "تصدير لحالة الدولة المراقِبة"، حيث تُسوَّق التكنولوجيا الصينية كحزمة متكاملة: بنية تحتية + برمجيات + تدريب للكوادر المحلية على استخدامها في تعزيز سلطات الأمن (Brookings, 2024).

إلى جانب إفريقيا، تستخدم الصين "الطريق الرقمي للحرير" لتعزيز نفوذها في آسيا وأميركا اللاتينية أيضًا عبر بناء البنية التحتية الرقمية لتلك الدول – من كابلات الإنترنت البحرية إلى شبكات G5 ومراكز البيانات السحابية. فعلى سبيل المثال، قامت شركة هواوي ببناء ما يقدر بـ70% من شبكات الجيل الرابع G4 في أفريقيا (ASPI, 2023)، كما أسست مراكز بيانات إقليمية في دول الخليج (كمركز هواوي السحابي في الرياض) (Rasanah, 2024). هذا يعني أن كمية هائلة من البيانات باتت تمر عبر معدات صينية أو مخزنة في خوادم تديرها شركات صينية، مما يمنح بكين أوراق ضغط ناعمة (وربما إمكانات تجسس) غير مسبوقة. كذلك أطلقت الصين مشاريع تعاون تحت شعار "المدينة الذكية" في بلدان عدة، تربطها بمنظومتها التقنية. وعلى الرغم من الفوائد التنموية لهذه المشاريع، إلا أنها تخلق اعتمادًا تقنيًا عاليًا على الصين. وكما تقول دراسة لمعهد أسبي الأسترالي، فإن "المدن الآمنة" الصينية قد تبدو جذابة لتحسين الخدمات، لكنها أيضًا تُقدّم نموذجًا للسيطرة السياسية الرقمية (ASPI, 2023).

ولا يقتصر النفوذ التقني الصيني على تصدير المعدات، بل يمتد إلى تحديد معايير الاستخدام. إذ تسعى بكين في المنظمات الدولية (كالاتحاد الدولي للاتصالات ITU) إلى تمرير معايير تقنية متوافقة مع رؤيتها – مثل معايير للتعرف على الوجه أو لأنظمة المرور الذكية – في مواجهة المعايير الغربية. كما أصدرت الصين في 2023 قواعد تنظيمية محلية لنماذج الذكاء الاصطناعي التوليدية تشترط امتثالها لقيم الاشتراكية وعدم تهديد النظام العام، وتسعى للترويج لفكرتها حول "سيادة البيانات" والتي تمنح الدول الحق في السيطرة المطلقة على البيانات داخل حدودها (OECD, 2023). هذه الرؤية وجدت صدى لدى دول تعتبر النهج الغربي لـ"حرية الإنترنت" خطرًا على استقرارها.

3.3 قوى صاعدة: الخليج وتركيا والهند وغيرها

إلى جانب العملاقين الأمريكي والصيني، تسعى دول أخرى صاعدة اقتصاديًا إلى الاستثمار في نماذج الذكاء الاصطناعي المحلية لتقليل التبعية وبناء قدرات ذاتية. دول الخليج العربي – لا سيما الإمارات والسعودية وقطر – وكذلك تركيا والهند وسنغافورة والبرازيل، جميعها أعلنت استراتيجيات وطنية طموحة للذكاء الاصطناعي خلال السنوات الأخيرة، مدفوعة برؤية مفادها أن التأخر في هذا المضمار سيكرّس تبعيتها للقوى الكبرى تقنيًا.

في منطقة الخليج، تضخ الحكومات موارد مالية ضخمة لإرساء بنية تحتية للذكاء الاصطياعي وجذب المواهب. على سبيل المثال، أعلنت السعودية تأسيس هيئة وطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA) في 2019، وأطلقت الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي التي تهدف لجعل السعودية من بين الدول الرائدة في هذا المجال بحلول 2030. استثمرت المملكة في بناء مراكز حوسبة فائقة وفي تدريب عشرات الآلاف من المختصين. وتشير تقارير إلى أن صندوق الاستثمارات العامة يخطط لإطلاق صندوق استثماري عالمي بقيمة 10$ مليار يركز على شركات الذكاء الاصطناعي الناشئة، وتحدثت مصادر عن طموح سعودي لإنشاء صندوق آخر بحجم 40$ مليار بالتعاون مع شركات مثل NVIDIA وAMD، في محاولة طموحة لتحقيق "الاكتفاء الذاتي التقني" (rasanah-iiis.org, 2025).

كما تسعى السعودية لجذب الخبرات الأجنبية؛ فبحسب تقرير حديث، احتلت السعودية المرتبة 15 عالميًا من حيث النشر العلمي في مجال الذكاء الاصطناعي لعام 2025، مما يعكس زيادة الانتاج البحثي عبر شراكات مع جامعات وشركات عالمية. وفي مجال تنمية القدرات البشرية، أطلقت برامج لتدريب 600 ألف سعودي على مهارات الذكاء الاصطناعي، مع هدف معلن للوصول إلى تدريب 1 مليون مواطن في هذا المجال خلال بضع سنوات – وهي أرقام ضخمة تعكس جدية الرهان (rasanah-iiis.org, 2025).

أما الإمارات العربية المتحدة، فقد اتخذت خطوات سبّاقة مثل تأسيس أول وزارة للذكاء الاصطناعي في العالم (2017) وإنشاء جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي لاستقطاب الباحثين وتخريج كوادر عالية التأهيل. وتتبنى الإمارات نهجًا واضحًا نحو تحقيق "السيادة الرقمية" على بياناتها وقدراتها؛ إذ أطلقت مشروع "سحابة وطنية سيادية" بالتعاون مع شركات عالمية لتخزين ومعالجة البيانات الحكومية محليًا بشكل آمن. كما قادت جهودًا إقليمية لإنتاج نماذج ذكاء اصطناعي باللغة العربية تتناسب واحتياجات المنطقة، مثل نموذج "نور" (حجم 10 مليارات معامل) ونموذج "فالكون" (حوالي 40 مليار معامل) اللذين طورهما معهد الابتكار التكنولوجي في أبوظبي ويعدّان من أكبر النماذج اللغوية المفتوحة باللغة العربية. هذه النماذج مفتوحة المصدر وضِعت لكيلا تبقى المنطقة معتمدة كليًا على نماذج لغوية أجنبية قد لا تفهم السياق الثقافي العربي (rasanah-iiis.org, 2025).

كذلك أعلن في 2025 عن مشروع Stargate الإماراتي – وهو مجمع ضخم لمراكز بيانات الذكاء الاصطناعي في أبوظبي بقدرة مبدئية 200 ميغاواط – بالشراكة بين شركة G42 المحلية وعمالقة تقنيين كـ OpenAI وأوراكل وإنفيديا، بهدف جعل الإمارات مركزًا إقليميًا للحوسبة المتقدمة. ولا ننسى جهود الإمارات في إقامة شراكات أكاديمية وصناعية عالمية (مثل شراكات MBZUAI مع جامعات أمريكية مرموقة، واتفاقيات مجموعة G42 مع شركات كبرى ككوالكوم وإنفيديا). هذه التحركات تشير جميعها إلى استراتيجية الإمارات لأن تصبح منتجًا للذكاء الاصطناعي لا مجرد مستهلك له (rasanah-iiis.org, 2025).

بالنسبة إلى تركيا والهند، فكلتاهما وضعت خارطة طريق وطنية وطموحات للاستقلال التقني. تركيا أطلقت استراتيجية الذكاء الاصطناعي 2021-2025 التي تستهدف زيادة مساهمة الذكاء الاصطناعي في ناتجها المحلي الإجمالي إلى 5% بحلول 2025 وخلق 50 ألف وظيفة في القطاع إضافة إلى تخريج 10 آلاف مختص دراسات عليا في الذكاء الاصطناعي (nucamp.co, 2025). وبالفعل استثمرت تركيا في برامج تدريبية واسعة وأنشأت معاهد أبحاث جديدة. وتطمح أنقرة أن تصبح مركزًا إقليميًا لتطوير البرمجيات والنماذج لاسيما المتصلة بتطبيقات الصناعات الدفاعية. يظهر ذلك في تطويرها طائرات مسيرة قتالية عالية الأداء مثل Bayraktar TB2 واعتمادها المتزايد على الذكاء الاصطناعي في توجيه هذه المسيّرات.

أما الهند – بدافع منافسة الصين وتخفيف الاعتماد على الواردات التقنية – فقد أطلقت مبادرة IndiaAI الحكومية مع رصد تمويل يتجاوز 10,300 كرور روبية (نحو 1.25$ مليار) على خمس سنوات لمشاريع الذكاء الاصطناعي (trade.gov, 2025). ضاعفت الهند قدراتها الحاسوبية بسرعة هائلة؛ إذ خلال عامين فقط ارتفع عدد معالجات الرسوم GPU المتخصصة بالذكاء الاصطناعي في البلاد من أقل من 1000 إلى أكثر من 34 ألفًا (investindia.gov.in, 2025). وتعمل الهند على بناء مراكز حوسبة فائقة جديدة ودعوة الشركات الكبرى لإنشاء بنية تحتية سحابية محلية. ومؤخرًا أعلنت شركة جوجل خططًا لاستثمار 15$ مليار في مركز بيانات للذكاء الاصطناعي في الهند (finance.yahoo.com, 2025)، مما سيسهم في تعزيز الجاذبية الاستثمارية للهند كمركز تقني عالمي.

خلاصة القول، تدرك هذه الدول الصاعدة أن عصر الهيمنة الأمريكية-الصينية على الذكاء الاصطناعي قد يتركها متأخرة، فتبذل جهودًا حثيثة لتحقيق نوع من الاستقلال التقني. إنها استراتيجية متعددة المحاور تشمل: تطوير المواهب محليًا، بناء مراكز أبحاث عالمية المستوى، جذب الخبراء الأجانب عبر الحوافز، الاستثمار في البنية التحتية (مراكز بيانات، حواسيب عملاقة، شبكات اتصال متقدمة)، وسن سياسات داعمة لنمو الشركات الناشئة في المجال. وعلى الرغم من أن بعضها لا يزال في بدايات الطريق، إلا أن الأرقام تظهر تقدمًا ملحوظًا – فمثلاً قُدرت مساهمة تقنيات الذكاء الاصطناعي في اقتصادات الخليج بحوالي 320$ مليار بحلول 2030 (weforum.org, 2018; forbes.com, 2018)، ما يشير إلى قناعة صنّاع القرار هناك بأن الاستثمار الحالي سيؤتي ثماره على المدى البعيد في تعزيز النفوذ الاقتصادي والسياسي عالميًا.

4. سباق وضع المعايير الدولية للذكاء الاصطناعي

في ظل السباق المحموم على تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، برز إلى السطح سباق موازٍ لا يقل أهمية: سباق على وضع القواعد والمعايير الدولية التي تنظّم استخدام هذه التقنيات وتحدد ضوابطها عالميًا. يدور هذا السباق بين عدة أطراف أبرزها الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي، وكل منها يسعى لكتابة "قواعد اللعبة" وفق رؤيته وقيمه، لأن من يضع المعايير يكسب تأثيرًا طويل الأمد يتجاوز امتلاك التقنية بحد ذاتها (Xinhua, 2023; OECD, 2023).

يمكن تشبيه المعركة الحالية بما حدث مطلع القرن الـ20 في مجالات كالطيران المدني أو الاتصالات، أو ما حدث في تسعينيات القرن الماضي في صياغة معايير الإنترنت والتجارة الإلكترونية. آنذاك، من كتب القواعد (سواء عبر منظمات دولية أو ائتلافات صناعية) حصد مكاسب جيوسياسية واقتصادية لسنوات طويلة. وبالنسبة للذكاء الاصطناعي، تبرز عدة ساحات ومعايير قيد التشكل (OECD, 2023).

4.1 معركة "من يكتب القواعد؟"

تقود الولايات المتحدة نهجًا مرنًا يعتمد على مبادرات طوعية وصناعة ذاتية التنظيم إلى حد كبير. ففي يوليو 2023، حصل البيت الأبيض من كبريات شركات الذكاء الاصطناعي الأمريكية على تعهدات طوعية بمراعاة اعتبارات الأمن وعدم إساءة الاستخدام، بدلًا من انتظار تشريع مطول (Reuters, 2023). وتسعى واشنطن لنقل هذا النموذج دوليًا عبر منتديات مثل مجموعة السبع G7. خلال قمة هيروشيما 2023، تبنى قادة G7 إنشاء "عملية هيروشيما للذكاء الاصطناعي" لوضع معايير طوعية للشفافية والأمان بحلول نهاية 2023 (ICCWBO, 2023). وبالفعل نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في أبريل

2025 أول سلسلة من تقارير الشفافية من 20 مؤسسة وشركة حول العالم وفق إطار G7 (OECD.AI, 2025). على الجانب الآخر، تدفع الصين نحو رؤية مختلفة قائمة على دور أقوى للدولة والرقابة السيادية. فهي تدعو ضمن الأمم المتحدة إلى مبدأ "احترام سيادة الدول في الفضاء الرقمي" بحيث يحق لكل دولة فرض القواعد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي داخل حدودها وفق اعتباراتها الثقافية والأمنية (Xinhua, 2023). وقد قدّمت الصين في يونيو 2023 ورقة ضمن الأمم المتحدة تؤكد دعمها لتأسيس "بنية حوكمة عالمية للذكاء الاصطناعي أكثر إنصافًا". كما تسعى الصين من خلال المنتدى العالمي للإنترنت ومجموعة البريكس إلى كسب تأييد الدول النامية لنهجها.

أما الاتحاد الأوروبي، ففي ظل هيمنة الولايات المتحدة والصين على الجانب التقني، اختارت أوروبا أن تلعب ورقتها الخاصة بالتركيز على التنظيم والقيم لتصبح ما وُصف بـ "قوة تنظيمية عالمية" في ميدان الذكاء الاصطناعي. أقرّ الاتحاد الأوروبي مؤخرًا مشروع قانون الذكاء الاصطناعي AI Act (لا يزال في مراحل الاعتماد النهائية) ليكون أول إطار قانوني شامل لتنظيم الذكاء الاصطناعي في العالم. يضع القانون مقاربة قائمة على تقييم المخاطر وتحديد ضوابط صارمة على التطبيقات عالية الخطورة (مثل استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات إنفاذ القانون أو التصنيف الاجتماعي). هذه الخطوة جريئة لأنها لا تملك سوابق عالمية، ولكن بروكسل تراهن على تكرار نجاح اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR التي أصبحت معيارًا عالميًا بحكم الأمر الواقع بعد إصدارها. ويذهب محللون إلى أن "التنظيم نفسه قد يكون أداة نفوذ جيوسياسي" تجعل الآخرين يمتثلون للمعايير الأوروبية تجنبًا لاستبعادهم من سوق الاتحاد الكبير (CERRE, n.d.).

غير أن أوروبا تواجه تحديًا في هذا المضمار؛ إذ أن مكانتها التقنية أضعف مقارنة بأمريكا والصين. فحجم الاستثمار الخاص بالذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي متواضع (حوالي 10€ مليار في 2022 كما أسلفنا) (EP Think Tank, 2022)، وعدد الشركات الأوروبية الرائدة عالميًا قليل نسبيًا. وتعترف دراسات أوروبية بوجود "فجوة بين طموح أوروبا الرقمي وإنجازاته". ومع ذلك، يسعى صانعو السياسات الأوروبيون لتعظيم تأثيرهم عبر التركيز على وضع المعايير الدولية. فقد تبنّى الاتحاد مفهوم "النهج الإنساني للذكاء الاصطناعي" (Human-Centric AI) الذي يوازن الابتكار مع القيم الأخلاقية وحقوق الإنسان، على أمل أن يصبح هذا النهج نموذجًا يحتذى عالميًا. وفي قمة السلامة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي التي استضافتها بريطانيا (بمشاركة أوروبية) في أواخر 2023، برز صوت أوروبا الداعي لتعاون دولي لوضع ميثاق أو هيئة دولية لمراقبة المخاطر المتقدمة للذكاء الاصطناعي. كما أن مشاركة دول أوروبية في مبادرات مثل "الشراكة العالمية للذكاء الاصطناعي GPAI" والأطر الأممية والأطلسية تهدف لضمان مقعد أوروبي في صياغة القواعد. بكلمات أخرى، تراهن أوروبا على "قوة القاعدة والقانون" بدلًا من سباق الشركات، معتقدة أن من يكتب قواعد استخدام التقنية سيحصد نفوذًا لا يقل عمن يطور التقنية ذاتها (CERRE, n.d.).

4.2 دور المنظمات الدولية المتعددة الأطراف

بدأت المنظمات الأممية والإقليمية تحركًا نشطًا في العامين الأخيرين لصياغة أطر حوكمة للذكاء الاصطناعي. فقد أصدر اليونسكو في 2021 "التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي" والتي تبنتها غالبية دول العالم، مشتملة على مبادئ كالشفافية والمساءلة وعدم التمييز (UNESCO, 2021). وفي أواخر 2023، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة عن تشكيل مجلس استشاري رفيع المستوى للذكاء الاصطناعي يضم خبراء من دول مختلفة، مهمته دراسة خيارات حوكمة عالمية ممكنة (UN Press, 2023).

كما عقدت الأمم المتحدة في سبتمبر 2023 "حوارًا عالميًا حول حوكمة الذكاء الاصطناعي" شاركت فيه عشرات الدول لمناقشة مبادئ مشتركة (CSIS, 2023).

نشطت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) – التي تضم 38 دولة معظمها صناعية – في هذا المجال منذ 2019. فقد كانت أول من تبنى مبادئ حكومية دولية للذكاء الاصطناعي (OECD AI Principles) والتي وقعتها أيضًا دول غير أعضاء مثل البرازيل وأوكرانيا والمغرب (OECD, 2023). ترتكز مبادئ OECD على قيم حقوق الإنسان والديمقراطية وتضم 5 مبادئ قيمية و5 توصيات عملية. وبحسب المنظمة، فإنه حتى مايو 2023 كان هناك أكثر من 1000 مبادرة سياسة في 70 دولة تسترشد بهذه المبادئ. كذلك أطلق OECD منصة "مرصد سياسات الذكاء الاصطناعي" لتبادل خبرات الدول.

أيضًا دخلت مجموعة العشرين G20 على الخط، حيث تبنت في بيان قمة نيودلهي 2023 بنودًا حول "تنمية مسؤولة للذكاء الاصطناعي" وأقرت إنشاء إطار تعاون لتطوير معايير مشتركة بدفع هندي-أمريكي (CIGIonline, 2023). ولعل وجود كل من الصين وروسيا والسعودية وغيرها في G20 يجعل التوافق أصعب، لكن الاتفاق على بعض المبادئ الأساسية (كالأمان ومراعاة الخصوصية) يبدو ممكنًا.

4.3 التأثير على التجارة والخصوصية والأمن عبر المعايير

تكمن أهمية وضع المعايير الدولية في أنها ستحدد شروط اللعبة الاقتصادية والتدفق التقني بين الدول. فمثلاً، إذا اتفقت الدول على معيار للشفافية في نماذج الذكاء الاصطناعي، قد يُلزم ذلك الشركات بالكشف عن بيانات التدريب أو اختبارات الأمان، مما يؤثر على أسرارها التجارية وربحيتها. وإذا وُضع معيار لحماية الخصوصية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، سيعزز ذلك الموقف الأوروبي وربما يضع قيودًا على نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدية فيما يخص معالجة البيانات الشخصية. كذلك في ميدان الأمن السيبراني، يجري نقاش حول معايير لاستخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول في عمليات القرصنة والدفاع – حيث تخشى الدول من هجمات سيبرانية مؤتمتة مدمرة، لذا قد تحاول إدراج موضوع "عدم استهداف البنية التحتية المدنية بالذكاء الاصطناعي" ضمن أعراف الحرب الرقمية (على غرار اتفاقيات جنيف للفضاء الإلكتروني).

ولأن وضع المعايير أهم أحيانًا من امتلاك التكنولوجيا، نجد شركات كبرى تدفع باتجاه التأثير في تلك النقاشات. فقد شاركت شركات مثل جوجل ومايكروسوفت في اجتماعات البيت الأبيض ومجموعة السبعة لتشكيل مخرجاتها. كما أرسلت الصين شركاتها (علي بابا، بايدو) للمشاركة في المنتديات التقنية العالمية لعرض إمكانياتها وكسب ثقة دول أخرى بنهجها.

إن صوغ المعايير الدولية للذكاء الاصطناعي سيحدد أيضًا إلى أي مدى سيكون العالم منفتحًا أو منقسمًا تقنيًا. فإن سادت معايير متفق عليها، سيبقى الإنترنت العالمي والاقتصاد الرقمي موحدًا نسبيًا، وستتمكن الابتكارات من الانتشار مع ضبط آثارها السلبية. أما إذا تصادمت المعايير – كأن يفرض الغرب قيودًا لا تقبلها الصين وروسيا – فقد نشهد انقسامًا رقميًا أشبه بستار حديدي جديد: منظومة ذكاء اصطناعي "ليبرالية" ومنظومة "سلطوية" منفصلة. وقد حذّر مسؤولون أمميون من خطر قيام "حدود رقمية" إذا لم يتم تنسيق القواعد على نحو شامل.

ومن الأمثلة التاريخية، نذكر كيف أن وضع الولايات المتحدة للقواعد الأولى للبروتوكولات الإنترنتية (TCP/IP) منحها نفوذًا مستمرًا في حوكمة الإنترنت؛ وكيف أن وضع منظمة التجارة العالمية لقواعد التجارة ضمّن استمرار تدفق العولمة الاقتصادية.

بالمثل، وضع قواعد الذكاء الاصطناعي الآن قد يحدد موازين النفوذ لعقود قادمة – سواء في التجارة (من يمتلك تصديقًا بأن نظامه متوافق سيبيعه عالميًا)، أو الخصوصية (الدول التي تملك بيانات أكثر قد تُلزم بحمايتها مما يؤثر على شركات الإعلان مثلا)، أو الأمن (فرض حظر على بعض التطبيقات قد يعطي أفضلية لمن يخترقه). لذلك نرى هذه المعركة تحتدم وراء الكواليس الدبلوماسية.

في الوقت الراهن، يبدو أن مسار التوافق الدولي بطيء لكنه ممكن. فهناك إدراك جماعي بأن ترك الذكاء الاصطناعي بلا ضوابط قد يقود لمخاطر كارثية (سواء اقتصادية أو حتى وجودية حسب بعض العلماء). ومن علامات ذلك أن حتى الصين – المعروفة بتحفظها تجاه الأطر الدولية – انخرطت في حوار الأمم المتحدة وأرسلت إشارات إيجابية حيال "حوكمة أخلاقية للذكاء الاصطناعي". وربما سيكون الحل الوسط هو القبول بقواعد عامة مرنة تسمح بهوامش تطبيق محلية. لكن علينا الانتباه أن النافذة الزمنية تضيق: فالتقنية تتقدم أسرع من التشريعات بكثير. وإذا لم تحسم المبادئ الأساسية قبل ظهور ذكاء اصطناعي فائق ربما في العقد المقبل، فقد نجد العالم يلهث وراء الواقع التقني بدلًا من توجيهه.

خلاصة القول، سباق وضع المعايير لا يقل أهمية عن سباق بناء النماذج. وإذا كانت المقولة القديمة تشير إلى أن "من يضع القواعد يربح اللعبة", فإنها تنطبق تمامًا على مشهد الذكاء الاصطناعي اليوم. الكفة حاليًا تميل لائتلاف الديمقراطيات الصناعية (أمريكا/أوروبا/الحلفاء) في قيادة دفة المعايير – عبر الـOECD وG7 والمنتديات المفتوحة – لكن نجاحهم غير مضمون ما لم يشمل الحوار جميع الأطراف بما فيها الصين وروسيا لجسر الهوة. التاريخ التقني يخبرنا أن وضع معيار متفق عليه (كمعايير الاتصالات الهاتفية أو الطيران) أفضل للجميع من أنظمة متنافسة غير متوافقة. من هنا، تعد المعركة على المعايير الآن بمثابة اختبار لقدرة النظام الدولي على التعاون في زمن تنافس شديد. وسيكون لنتيجة هذا الاختبار أثر بعيد المدى على مستقبل التقنية والمجتمع الإنساني ككل.

5. الخاتمة

يبيّن هذا البحث أن العالم يقف عند مفترق تاريخي تعاد فيه صياغة طبيعة النفوذ الدولي جذريًا؛ فالقوة لم تعد تُقاس بما تمتلكه الدول من جيوش وأسطول وسلاح، بل بما تتحكم به من خوارزميات، ومعايير، وبنى رقمية عابرة للحدود. لقد كشف التحليل أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة تكنولوجية بل أصبح بنية سلطة جديدة تعيد تشكيل المجال العام، وتسهم في إعادة تعريف مفاهيم السيادة، والتدخل، والتحالفات، والتوازنات الاستراتيجية بين القوى الكبرى. وتتضح ملامح هذا التحول في ثلاثة مستويات مترابطة: مستوى النفوذ الحسابي الذي تمارسه المنصات الرقمية عالميًا، ومستوى التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين والقوى الصاعدة، ومستوى سباق وضع القواعد والمعايير الدولية الذي قد يُحسم قبل أن تتبلور التشريعات الوطنية نفسها.

وقد أظهر البحث أن الولايات المتحدة توظّف تفوقها التكنولوجي وشركاتها العملاقة لتصدير قواعد اللعبة بحكم الأمر الواقع، بينما تقدّم الصين نموذجًا سلطويًا قائمًا على الرقابة الرقمية وتصدير بنى المراقبة ضمن «الحزام والطريق الرقمي». أما الاتحاد الأوروبي، ورغم محدودية قدراته التقنية، فيسعى إلى لعب دور قوة تنظيمية عالمية عبر قانون الذكاء الاصطناعي ورهانه على "القوة المعيارية". وفي الخلفية، تتحرك قوى إقليمية صاعدة كالهند والخليج وتركيا لبناء استقلال تقني يقلل تبعيتها ويمنحها موقعًا تفاوضيًا في النظام الدولي الجديد.

وتشير نتائج البحث إلى أن سباق وضع المعايير يُعد اليوم المحور الأكثر حساسية في الصراع الجيوسياسي. فهذه المعايير، إن تم الاتفاق عليها، قد تضمن وحدة الفضاء الرقمي العالمي وتقلل مخاطر الانقسام التكنولوجي. أما فشلها فسيؤدي إلى «ستار رقمي» جديد يجزّئ العالم إلى منظومتين غير متوافقتين: واحدة ليبرالية مفتوحة وأخرى سلطوية مغلقة. ومن شأن هذا الانقسام أن يعمّق التوترات التجارية والأمنية، ويزيد هشاشة الدول النامية التي قد تجد نفسها عالقة بين الكتلتين دون قدرة على بناء استقلالها الرقمي.

ويخلص البحث إلى أن مستقبل النظام الدولي سيتحدد إلى حد كبير بقدرة المجتمع الدولي على صياغة قواعد مشتركة للذكاء الاصطناعي قبل أن تتسارع التقنيات إلى درجة يصبح معها التنظيم لاحقًا مجرد رد فعل. إن التحدي لا يتمثل فقط في ضبط مخاطر التطبيقات المتقدمة، بل في ضمان ألا تتحول الخوارزميات إلى أدوات لإعادة إنتاج عدم المساواة، أو فرض نماذج رقابية عابرة للحدود، أو إشعال سباق تسلح خوارزمي غير قابل للضبط. لذا، فإن نجاح المؤسسات الدولية والدول الكبرى في بناء إطار تعاوني مرن وشامل سيكون الاختبار الحقيقي لقدرة النظام العالمي على التكيف مع عصر القوة الخوارزمية.

وباختصار، يؤكد البحث أن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد امتداد للأدوات السياسية التقليدية، بل هو القوة المؤسسة لمرحلة جديدة من العلاقات الدولية. ومن يمتلك القدرة على صياغة معاييره، والتحكم ببناه الأساسية، وتوجيه تدفق البيانات، سيكون الفاعل الأكثر تأثيرًا في القرن الحادي والعشرين. ولذلك، فإن الرهان الحقيقي لا يكمن في تطوير النماذج ذاتها، بل في القدرة على تشكيل النظام الذي يحكم استخدامها عالميًا.

المراجع:

- Angelo, T. (2025, August 20) .Algorithmic Foreign Influence: Rethinking Sovereignty in the Age of AI .Lawfare عبر الخوارزميات تأثير (تحليل . الحدود)lawfaremedia.orglawfaremedia.org.
- Associated Press [Klepper, D.]. (2023, Nov 28) .Deepfakes from Gaza war increase fears about AI's power to mislead .AP News في فيك الديب استخدام حول برس بوشيتد الأس تقرير) . غزة حرب)apnews.comapnews.com.
- Beraja, M., Yang, D. Y & ,.Yuchtman, N. (2024, July 24) .China Is Exporting Its AI Surveillance State .Project Syndicate بالذكاء المراقبة لتقنيات الصين تصدير حول مقال) . الاصطناعي)brookings.edu.
- Madiega, T & ,.Ilnicki, R. (2024, April 4) .AI investment: EU and global indicators . European Parliamentary Research Service أوروبا في الاصطناعي الذكاء في الاستثمار مؤشرات) . والعالم)epthinktank.eu.

- Nkwanyana, K. (2021, May 5) .China's AI deployment in Africa poses risks to security and sovereignty .The Strategist – ASPI في الصينية الاصطناعي الذكاء تقنيات انتشار مخاطر تحليل) . (أفريقيا aspistrategist.org.auaspistrategist.org.au.
- OECD .(2024/2019) .OECD AI Principles .Organisation for Economic Co-operation and Development(الاصطناعي الذكاء بشأن الاقتصادي التعاون منظمة مبادئ) .oecd.orgoecd.org.
- Pollina, E & ,.Mukherjee, S. (2023, March 31) .Italy curbs ChatGPT, starts probe over privacy concerns .Reuters لـ المؤقت إيطاليا حظر خبر) .ChatGPT لانتهاك (الخصوصية reuters.comreuters.com.
- Rasanah – International Institute for Iranian Studies. (2025, Nov 19) .AI Ambitions of the Gulf States: Steering Economic Transformation amid Evolving Geopolitical Challenges(الخليج في الاصطناعي الذكاء طموحات تقرير) .rasanah-iiis.orgrasanah-iiis.org.
- Reuters. (2023, May 24) .OpenAI may leave the EU if regulations bite – CEO .Reuters Tech News انسحاب باحتمال ألتمان سام تصريح) .OpenAI الذكاء قانون بسبب أوروبا من (الاصطناعي reuters.comreuters.com
- Schmidt, E & ,.Grant ,G. (2025, Aug 12) .The Dawn of Automated Warfare: AI Will Be the Key to Victory in Ukraine — and Elsewhere .Foreign Affairs دور عن شميدت إيريك مقال) . الذكاء الاصطناعي في الحرب الأوكرانية) (استشهاد ضمني في النص).
- Toma, A .(2025) .Lawfare Research Paper – Algorithmic Influence & Sovereignty . Lawfare(مقتبس في نص حول التأثير الأجنبي للخوارزميات) lawfaremedia.org.
- U.N. Secretary-General. (2023, Sept 25) .Global Dialogue on AI Governance – Press Release .United Nations الذكاء حوكمة بشأن العالمي الحوار إطلاق) . (الاصطناعي press.un.orgcsis.org.
- Zwetsloot, R., et al. (2019, Dec 17) .Keeping Top AI Talent in the United States .Center for Security and Emerging Technology (CSET) – Georgetown خريجي بقاء حول تقرير) . (الدكتوراه الأجانب في أمريكا cset.georgetown.edu.